وزير الزراعة لـ«الوطن»: حرصاً من الحكومة على دعم القطاع الزراعي

استجابة لما نشرته «الوطن».. المركزي يعدل قرارات تخص تعهدات الصادرات الزراعية والقطع الناجم عنها

كشتو لـ«الوطن»: استجابة لمطالب المصدرين لإعادة حركة تصدير المنتجات الزراعية لما كانت عليه

| عبد الهادي شباط

استجابة مع ما نشرته «الوطن»، عمّم مصرف سورية المركزي أمس عبر حسابه الخاص على (التليغرام) أنه وحرصاً على تحقيق أقصى درجات المرونة في تطبيق القرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي، أصدر تعديلات لمجموعة من الإجراءات المتعلقة بتطبيق القرارين ٢٠ و٢١ لعام ٢٠٢٤، بتمديد المدة المحددة لإخراج الصادرات الزراعية بموجب تعهد تصدير واحد، وتمديد المدة المحددة لتقديم نسخة تعهد التصدير إلى المصرف بعد خروج البضاعة. كما أعفى المصرف المصدرين لدى تقديم الوثائق المتعلقة بإثبات الملاءة من إرفاق ميزانية ختامية لنتائج أعمال العام السابق.

آلية جديدة

و في تصريح لوزير الزراعة محمد حسان قطنا بيّن أن القرار يحمل آلية جديدة لتصدير المنتج الزراعي وينظم العلاقة مع المصرف المركزي ويمثل اهتمام الحكومة بالقطاع بهدف دعم هذا القطاع وتشجيع الصادرات ويساعد في إعادة الصادرات الزراعية إلى مسارها بعد أن تراجعت خلال الفترة الماضية بما يفيد مصدري المنتجات الزراعية، مشيراً إلى أنه ستظهر مفاعيل القرار خلال الأيام المقبلة.

مرونة وتسهيلات

وبالسياق نفسه أوضح رئيس اتحاد غرف الزراعة السورية محمد الكشتو لـ«الوطن» أن القرار جاء استجابة لطلب مصدري المنتجات الزراعية لجهة منح إجراءات التصدير المرنة والتسهيلات اللازمة خاصة للمحاصيل الزراعية الطازجة علماً أن القرار ٢٠ الذي صدر مع بداية العام بخصوص إعادة هيكلة استخدام عائدات القطع الأجنبي الناجمة عن التصدير منح مزايا وإيجابيات للصادرات بالعموم إلا أن المنتج الزراعي له خصوصية تم لحظها في هذا القرار الجديد وخاصة الأمور الإجرائية والورقية والمدد الزمنية الخاصة بإجراءات التصدير.

وأكد أن حركة الصادرات الزراعية نشطة وجيدة مقارنة مع صادرات القطاعات الأخرى وتمثل أكثر من ٦٥ بالمئة من إجمالي الصادرات السورية.

ولفت إلى أن معظم الصادرات الزراعية تتجه نحو أسواق الدول المجاورة ودول الخليج وتشمل المحاصيل الجافة والطازجة حالياً مثل الحمضيات والخضر والمنتجات الزراعية المحمية إضافة لزيت الزيتون والكمون والبانسون وحبة البركة وغيره.

تفاصيل القرار

ونص القرار ٦٠ الذي عمّمه أمس مصرف سورية المركزي أنه يسمح لمصدري الخضر والفواكه بتصدير عدة شحنات بموجب تعهد تصدير واحد (ويسمح باستخدام التعهد لمدة خمسة عشر يوماً من تاريخ أول خروج شحنة.

كما عدّل القرار ٦٠ المدة المحددة بالمادة الثالثة من القرار ٢٠ لتصبح النسخة ٢ من التعهد: يقوم المصدر بإعادتها إلى المصرف الذي نظم التعهد مؤشرة مختومة من قبل الأمانة الجمركية خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ خروج البضاعة المصدرة.

ونص القرار أيضاً على تحديد مهلة تقديم تعهدات التصدير إلى الأمانات الجمركية للقيام بإجراءات التصدير بمدة ثلاثين يوماً من تاريخ تنظيم التعهد، وفي حال انقضاء المدة المذكورة من دون أن يقوم المصدر بإجراء عملية التصدير يعتبر هذا التعهد ملغى حكماً، ويتوجب على المصدر إعادة النسختين رقم ١ و٢ من التعهد إلى المصرف المنظم التعهد خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء الصلاحية، على أن يلتزم المصرف المنظم للتعهد في حال قيام المصدر بإعادة النسختين، بتثبيت تاريخ ورودهما إليه وإحالتهما إلى فرع مصرف سورية المركزي المعنّي مؤشراً عليهما بكلمة (ملغى).

ونص القرار على أن الترخيص ساري العمل به لمنشأة أو شركة صناعية أو تجارية أو إنتاجية باسم المصدر (أو أن يكون شريكاً فيها)، مرفقاً ببيان من التأمينات الاجتماعية حول عدد العاملين المسجلين لدى المنشأة أو الشركة، ويمكن قبول ترخيص للمصدر بمزاولة مهنة شحن البضائع إلى خارج سورية

كما عدّل القرار عبارة وفق سعر نشرة السوق الرسمية الواردة ضمن المادة الثامنة والفقرة الثالثة من المادة الخامسة عشرة لتصبح: وفق السعر الوسطي الوارد في نشرة السوق الرسمية.

ونص على أنه يتوجب على المصدرين الحاصلين على موافقة مصرف سورية المركزي استخدام عائدات صادراتهم منه القطع الأجنبي بنسبة ١٠٠ بالمئة لتمويل مستورداتهم، وتسديد التعهد خلال مدة مئة وثمانين يوماً من تاريخ خروج البضاعة غير قابلة للتمديد وذلك من خلال تقديم الشهادات الجمركية للاستيراد التي تغطي كامل قيمة البضاعة المصدرة فعلياً وفق تعهد التصدير ضمن المدة المحددة لتسديد التعهد (يمكن قبول تقديم ما يثبت إبراء بيان الاستيراد ضم المدة المحددة للتسديد على أن يرفق المصدر تعهداً خطياً بتقديم الشهادة الجمركية خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ البيان) ويلزم المصدر بأن يقوم ببيع مصرف سورية المركزي (عن طريق المصرف المنظم للتعهد) كامل القطع الأجنبي الناجم عن التصدير غير المستخدم للاستيراد (وفق الوثائق المقدمة ضمن المدة المحددة للتسديد) وتحتسب القيمة الفعلية الكاملة لتعهد التصدير (التي سيتم تسديدها بنسبة ١٠٠ بالمئة) من خلال: ناتج جداء الكمية الفعلية المصدرة للبضاعة المثبتة من قبل الأمانة الجمركية على نسخ التعهد بالسعر المحدد بالفاتورة المرفقة بالتعهد وبما يتناسب مع السعر الاسترشادي المحدد لتصدير هذه المادة.

وعدّل القرار ٦٠ طريقة احتساب قيمة التصدير الفعلي بالفقرة الثالثة من المادة العاشرة من القرار السابقة لتصبح تحتسب قيمة التصدير من خلال: ناتج جداء عدد رؤوس الأغنام أو الماعز المصدرة فعلياً وفق ما هو مثبت من قبل الأمانة الجمركية على نسخ التعهد بالسعر المحدد على الفاتورة المرفقة بالتعهد.

كما أضاف القرار ٦٠ مادة جديدة تتعلق بمضمون القرار ٢٠ لعام ٢٠٢٤ تنص على أن تخضع الأسعار التأشيرية لجميع المواد المصدرة للتعديلات الصادرة عن لجنة الأسعار التأشيرية المشكلة بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء وتطبق هذه التعديلات فور صدورها.

واشتملت المادة الثانية من القرار ٦٠ أنه يعدل القرار الصادر عن مصرف سورية المركزي رقم ٢١/ل ! تاريخ ٢٠٢٤/١/٩لتصبح الفقرة الرابعة من المادة الرابعة تنص على أنه يتوجب على المصدر بعد استكمال إجراءات تخليص البضاعة المستوردة وإدخالها للاستهلاك المحلي، تقديم الشهادة الجمركية للاستيراد إلى المصرف المنظم للتعهد خلال المدة المحددة لتسديد تعهد التصدير (يمكن قبول تقديم ما يثبت إبراء بيان الاستيراد على أن يرفق المصدر تعهداً خطياً بتقديم الشهادة الجمركية خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر من تاريخ البيان) ويلتزم المصدر بأن يقوم ببيع لبقوم المصرف بتدقيقها والتأكد من مطابقتها لعملية الاستيراد ويلتزم المصرف المنظم لتعهد التصدير بإرفاق صور عن الشهادات الجمركية الأصلية (مختومة بختم يفيد بأن الأصل محفوظ لديه)إلى قسم التصدير لدى فرع مصرف سورية المركزي مرفقة بنسخ التعهدات المسددة وفق أحكام هذا القرار.

وأنه تعدل طريقة الدفع وفق الفقرة الخامسة من المادة الرابعة لتصبح بموجب حوالة خارجية أو بتكوت تسدد بأي بلد خارج سورية إلى الحساب الذي يتم تحديده بالتنسيق مع المصرف منظم التعهد وأنه يمكن للمصرف منظم التعهد توسيط شركات الصرافة بتحصيل قطع التصدير بالخارج وإيداعه في الحساب (المحدد) وبموجب إيداع نقدي لمصلحة مصرف سورية المركزي لدى المصرف منظم التعهد في سورية (إذا كانت وجهة الصادرات هي الجمهورية اللبنانية أو جمهورية العراق أو أي دولة أوروبية أو أي من دول الأميركيتين). ويتم شراء القطع الأجنبي من قبل المصرف منظم وفقاً لأحكام القرار رقم ٢٠/ل. أ تاريخ ٢٠٢٤/١/٩.

وفي التعديل الذي طال الفقرة السادسة من المادة الرابعة إذا تأخر المصدّر عن تسديد تعهد التصدير بعد انتهاء مدة مائة وثمانين يوماً من تاريخ خروج البضاعة. يلتزم المصرف المنظم التعهد خلال مدة ثلاثة أيام عمل اللاحقة بتاريخ انتهاء مدة تسديد التعهد. بالعمل وفق ما يلي إذا لم يكن المصدّر قد قام بإجراء أي عملية تسديد على التعهد، يقوم المصرف بإعلام مصرف سورية المركزي- مديرية العلاقات الخارجية وفرع مصرف سورية المركزي المعني لإجراء الملاحقة القانونية اللازمة بحقه بجرم تهريب القطع الأجنبي، ويُلزم المصدّر بإعادة كامل القطع الأجنبي الناجم عن التصدير ويعتبر إبراداً لمصرف سورية المركزي، بحيث لا يتم تسديد القيمة المقابلة بالليرة السورية إلى المصدر. كما يلتزم المصرف منظم التعهد خلال مدة ثلاثة أيام عمل بتحويل مبلغ التأمين العائد للتعهد إلى حساب «بدلات تسوية مرتبة على المصدرين بالليرة سورية لقاء تعهدات التصدير» وتزويد مديرية العلاقات الخارجية بالإشعارات التي تثبت ذلك.

وإذا كان المصدّر قد قام بتسديد جزء من قيمة التعهد (سواء بموجب عمليات استيراد أم بيع المصرف القطع الأجنبي الناجم عن التصدير)، يقوم المصرف بإعلام مصرف سورية المركزي- مديرية العلاقات الخارجية وفرع مصرف سورية المركزي المعني بالمبلغ غير المسدد لإجراء الملاحقة القانونية اللازمة بحقه بجرم تهريب القطع الأجنبي، ويلزم المصدّر بإعادة القطع الأجنبي الناجم عن التصدير غير المسدد، كما يلتزم المصرف منظم التعهد خلال مدة ثلاثة أيام عمل بتحويل المبلغ المتبقي من التأمين العائد للتعهد إلى حساب «بدلات تسوية مرتبة على المصدّرين بالليرة السورية لقاء تعهدات التصدير» وتزويد مديرية العلاقات الخارجية بالإشعارات التي تثبت ذلك (بعد إعادة جزء من مبلغ التأمين يعادل ٥ بالمئة من قيمة المبلغ المسدد إلى حساب المصدر.

وكانت «الوطن» قد نقلت عن رئيس لجنة تصدير الحمضيات بسام علي عن حال المصدرين والذي وصفه «بالسيئ» وإلى الهاوية» في حال استمر العمل بالقرار رقم ٢٠ الصادر عن مصرف سورية المركزي لعام ٢٠٢٤ والمتضمن تنظيم تعهدات القطع الأجنبي الناجم عن التصدير، موضحاً في حديثه لـ«الوطن» أنه من تاريخ ٢٠٢٤/١/٥ حتى اليوم لم نصدر براداً وكل عمليات التصدير متوقفة بشكل كامل وليس جزئياً من الحمضيات والخضار والفواكه. لافتاً إلى أن القرار بين أن إعطاء مدة ٥ أيام للمصدرين مدة غير كافية.

> ٦٥ بالمئة من الصادرات السورية منتجات زراعية

ارتفاع التوتر في البحر الأحمر يرفع أجور الشحن ٣٠٠ بالمئة والتأمين حتى ١٠ بالمئة.. والمستهلك الحلقة الأضعف!

التجار: ليست لدينا مخازن كبيرة وارتفاع تكاليف النقل سيؤثر في الأسعار وآثار ذلك لم تصل للشارع السوري بعد

| هناء غانم

تشهد الأوساط التجارية تخوفاً من مخاطر ارتفاع التوتر في البحر الأحمر وتأخر أو إلغاء وصول الشاحنات الأمر الذي اعتبره عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق ليس بالأمر السهل على الجميع.

وأوضح في حديثه لـ«الوطن» أن تصاعد التوترات في البحر الأحمر، سيزيد من تكلفة نقل البضائع على مستوى العالم ليس سورية فقط وستنتقل حتماً إلى المستهلك النهائي.

وأشار الحلاق متخوفاً إلى عدة منعكسات أولها توقف البضائع غير المشحونة في مرافئ الشحن وبالتالي لن يتجدد المخزون الموجود محلياً منها، مضيفاً: والأهم أن البضائع التي يتم شحنها اليوم يتم عبر طرق بديلة ما أدى إلى ارتفاع أجور الشحن وتكاليفها أكثر بنسبة نحو ١٥٠ بالمئة وذلك حسب قيمة السلع المستوردة، كما أن الرحلة ستكون أطول إما عن طريق العقبة ومن ثم عبر معبر نصيب وبالنقل البري عن طريق الأردن أو عن طريق مضيق جبل طارق لذلك وهذا لا يعتبر حلاً أو بديلاً لأن الأمر سوف يزيد من التكلفة والوقت..

واعتبر الحلاق أن شركات الشحن في مختلف دول العالم تستغل هذه الفرص لتقوم بزيادة الأسعار والكلف، موضحاً أن المشكلة في سورية أكبر لكون معظم وارداتنا تأتي من شرق آسيا وهي لا تأتي دفعة واحدة وبالتالي لا يوجد لدينا مخازين كبيرة نتيجة الظروف التي نواجهها ومنها الحفاظ على (كتلة القطع) وذلك يؤثر بالتأكيد على المخزون السلعي الموجودة في الأسواق وبالتالي يؤثر في الأسعار..

لم تصل بعد إلى الشارع

بدوره عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم جزم في حديثه لـ«الوطن» أن آثار هذه المخاطر لم تصل بعد إلى الشارع السوري ولكنها سوف تظهر على المدى القريب قد يكون خلال شهر، لأنه إضافة إلى أجور الشحن فإن أجور التأمين ارتفعت بنحو من ٥ إلى ١٠ بالمئة.

وقال: ما نخشاه توقف حركة البواخر لأن المشكلة هنا ستكون عالمية ليس في سورية فقط.. وبالتالي سيكون هناك ارتفاع في الأسعار وشح واحتكار للبضائع والمواد والسلع لذلك لابد من التفكير في حلول بديلة.

أجور الحاويات

من جانبه رأى خازن غرفة تجارة حلب أيمن الباشا لـ«الوطن» أن المواطن سيلحظ ارتفاعاً ملموساً في الأسعار خلال الفترة القادمة، وخاصة أن العالم كله تأثر مع ارتفاع أسعار الحاويات إلى ٣ أضعاف وهذا بالتأكيد سوف يؤثر علينا.

وأكد أن ذلك على الصعيد المحلي غير مريح للتجار ولا للحكومة ولا للموطن الذي لا يملك القدرة الشرائية، معتبراً أن التاجر لم يعد هدفه رفع الأسعار لأنه لا أسواق لتصريف البضائع لذلك على الحكومة أخذ الموضوع بالحسبان لأن التكلفة المرتفعة سوف تنعكس أكثر على الوضع الاقتصادي.

الباشا رأى أنه بالمنظور القريب قد لا يوجد حلول أما على المنظور البعيد بالتأكيد هناك حلول للقطاعين العام والخاص رغم أن أكثر من ٧٠ من الواردات للقطاع الخاص.

وأشار إلى أن الأزمة إقليمية وستلقي بظلالها القاسية على الجميع خلال الفترة القادمة ونأمل أن يكون هناك حلول وعلينا جميعاً امتصاص هذه الزيادة من الحكومة والتاجر والمستهلك..

ولدى الاستفسار من العاملين في مجال الشحن أكد البعض أن هناك زيادة في سعر الشحن عالمياً من جميع الخطوط البحرية وذلك بسبب التوتر المتزايد في البحر الأحمر ما دفع الخطوط العالمية للشحن بتغيير خط سير البواخر أو زيادة التأمينات العامة على البواخر والبضائع في حين سابقاً «قبل الحرب» كان خط سير البواخر من الصين واصلاً إلى مرفأ اللاذقية هو من الصين سنغافورا بيروت اللاذقية، وأصبحت الخطوط الملاحية البحرية مجبرة لتغيير المسار لتصبح المسافة أطول ومدة وصول البضائع أطول حيث أصبح خط سير البواخر من الصين وصولاً إلى اللاذقية.

وأكدوا أنه إلى الآن لم تتضح صورة مدة وصول البضائع ولا الأسعار حيث إنه يمكن أن تزيد النسبة أكثر من ٣٠٠ بالمئة ما سيؤدي إلى رفع أسعار السلع التجارية وزيادة أسعارها على المستهلك.

انتظروا.. الصيغة الأفضل للدعم الزراعي

رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: ندرس كل الخيارات والتحضير لعقد ورشة بخصوص الدعم الزراعي بحضور الحكومة

| رامز محفوظ

أكد رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد إبراهيم في تصريح خاص لـ«الوطن» عقد اجتماع مؤخراً مع أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام ورؤساء الاتحادات الفرعية في المحافظات تحضيري سيتبعه الأحد والإثنين والثلاثاء القادم اجتماعات موسعة في المحافظات.

وأوضح أن المرحلة الأولى هي عقد اجتماعات في المحافظات مع كل المسؤولين في القطاع الزراعي لمعرفة أين يتجه الدعم وما الطريقة الأفضل لدعم الفلاح وهل سيتم الاستمرار بآلية الدعم القديمة أم إنه ستكون هناك آلية جديدة للدعم.

وأوضح رئيس اتحاد الفلاحين حصلنا على استبيان من الفلاحين في كل المحافظات كي نعرضه على الحكومة ونوضح لها ما الدعم الذي يريده الفلاح.

ولفت إبراهيم إلى أنه بعد الانتهاء من عقد الاجتماعات في المحافظات سيتم عقد ورشة عمل في دمشق برعاية الاتحاد العام للفلاحين لمدة يومين سيحضرها بعض الوزراء وستضم مختصين في الشأن الزراعي ومختصين بالاقتصاد الزراعي وأساتذة جامعيين، وسيتم فتح الباب للمناقشة خلال هذه الورشة بهدف الوصول إلى الصيغة المناسبة والأمثل للدعم الزراعي ومن ثم سيتم إرسال النتائج التي سيتم التوصل لها إلى القيادة من أجل مناقشتها من قبلها، لافتاً إلى أن هذه الورشة ستعقد بعد أسبوعين تقريباً أي عقب الانتهاء من الاجتماعات الموسعة التي ستعقد في المحافظات مع المسؤولين عن القطاع الزراعي.

وعن الصعوبات التي يعاني منها الفلاح بين إبراهيم بأن الفلاح يعاني بشكل رئيس من عدم كفاية وقلة الكميات التي يحصل عليها من الأسمدة المدعومة والمحروقات على وجه الخصوص، موضحاً بأنه سيتم بحث كيفية معالجة هذه المشكلة من نقص مستلزمات الإنتاج وكيفية تعويض هذا النقص الحاصل، وستتابع هذه الندوات والاجتماعات وسنسعى للوصول إلى قرار نهائي نتمنى أن يكون في مصلحة الفلاح.

وكان قد ترأس رئيس الاتحاد العام للفلاحين مؤخراً ورشة حوارية موسعة مع أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام ورؤساء الاتحادات الفرعية في المحافظات، لمناقشة آلية ومقترحات لدعم الفلاح وتطوير القطاع الزراعي.

ونوه رئيس الاتحاد بأنه يجب وضع تصورات ومقترحات لخلق تنمية مستدامة للقطاع الزراعي. مشيراً إلى أهمية المقترحات الجديدة في المرحلة الحالية.

وتمثلت مقترحات أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام بإقامة نظام إحصائي للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ودراسة ووضع الخطط الاستراتيجية للمحاصيل، إضافة لإنشاء مشاريع اقتصادية زراعية تستقطب إنتاج الفلاحين وتحوله لمنتجات جديدة، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى ودراستها وتطبيق المناسب منها، إنشاء صندوق دعم الفلاحين.

وأشار أعضاء المكتب، إلى تفعيل التسويق بالشكل الأمثل، وإنشاء معارض دولية تعريفية للمنتجات، ودراسة الزراعات التعاقدية مع الفلاحين ومدى مناسبتها، وإعطاء تسعيرة المنتج النهائي وفق التكاليف الحقيقية.

من جهتهم قدم رؤساء الاتحادات الفلاحية الفرعية مجموعة من المقترحات تلخصت بتشجيع المشاريع الزراعية الصغيرة وتوظيف مشاريع الطاقة البديلة في العمليات الزراعية عبر قروض ميسرة، وكسر حلقة التسويق بين الفلاح والتاجر، إضافة إلى دعم المدخلات، وإقامة مشاريع تصنيعية زراعية (مثل تعليب التفاح والعنب والقار ومعامل الألبان والعصائر وغيرها) وإعادة تشغيل بعض المعامل مثل (معمل الرقائق البلاستيكية).

وفي ختام الجلسة، وجه رئيس الاتحاد رؤساء الاتحادات الفلاحية الفرعية بإقامة جلسات حوارية على مستوى كل محافظة مع الفلاحين والجهات المعنية والخبراء للخروج برؤى اقتصادية زراعية تنموية مستدامة تخدم الفلاح بالدرجة الأولى وتكون قابلة للتنفيذ والتطوير.